مواقف واراء علي كمال عبد الرحمن من ابرز القضايا العربية 1948- 1958 في جلسات مجلس النواب العراقي

عذراء عباس جاسم الخفاجي أ.د. جلال كاظم محسن الكناني
الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب
athraaabb8@gmail.com, dr.jalalkadhim@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص:

يتناول البحث القضايا العربية 1948-1958، وموقف علي كمال عبد الرحمن منها، اذ شهدت جلسات مجلس النواب العراقي مناقشات مستفيضة، تناولت قضايا البلاد العربية، فضلاً عن العراق وعلاقاته الخارجية مع تلك البلدان، اذ حظيت القضية الفلسطينية اهتمام كبير من علي كمال، واعتن تضامنه واستنكاره للكيان الصهيوني، فضلاً عن دعمه لحركات التحرر للبلاد العربية، وتضامنه مع قضايا البلاد العربية الاخرى، من اجل نيل حريتهم واستقلالهم. اذ كان للنائب علي كمال مداخلات وتعقيبات على القضايا العربية، اذ طرح الكثير من الملاحظات واحرج المسؤولين بتساؤلاته، واعلن في الوقت نفسه، عن مساندته ودعمه للعرب بشأن تقرير مصيرهم.

الكلمات المفتاحية: علي كمال، القضايا العربية، مواقف.

The positions and opinions of Ali Kamal Abdel Rahman are among the most prominent Arab issues 1948-1958 in the sessions of the Iraqi Parliament

Athraa Abbas Jasim Al-Khafaji Prof. Dr Jalal Kazem Mohsen Al-Kinani
College of Art/ Mustansiriyah University

Abstract

The research deals with Arab issues from 1948-1958, and Ali Kamal Abdel Rahman's position on them, as the sessions of the Iraqi Parliament witnessed extensive discussions, which dealt with issues of Arab countries, as well as Iraq and its foreign relations with those countries, as the Palestinian issue received great attention from Ali Kamal, and he took care of his solidarity and its condemnation of the Zionist entity, as well as its support for the liberation movements of Arab countries, and its solidarity with the issues of other Arab countries, in order to gain their freedom and independence. As Representative Ali Kamal had interventions and comments on Arab issues, as he made many observations and embarrassed officials with his questions, and at the same time announced his support and support for the Arabs regarding their self-determination.

Keywords: Ali Kamal, Arab issues, Situations.

المقدمة:

شهدت جلسات مجلس النواب العراقي مناقشات عدة بشأن القضايا العربية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة ازدياد الوعي الوطني التحرري فيها من اجل نيل استقلالهم وحريتهم وضرورة التخلص من الهيمنة الاستعمارية، بالمقابل كان علي كمال عبد الرحمن يتابع ويراقب التطورات السياسية فيها وابداء ملاحظاته ومواقفه اثناء جلسات مجلس النواب العراقي بوصفه ممثلاً عن الشعب العراقي ومعبر عن آرائه.

اقتضت ضرورة البحث تقسيمه الى مقدمة ومحاور عدة وخاتمة، تناول المحور الاول القضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب، وتطرق في المحور الثاني الى سوريا ولبنان، اما المحور الثالث تناول قضايا الخليج العربي، في حين خصص المحور الرابع الى التطورات في مصر وقضية العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، اما المحور الاخير فقد تناول موقف علي كمال من الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن عام 1958.

اعتمد البحث بالدرجة الاساس على محاضر جلسات مجلس النواب بدوراته الانتخابية (السادسة، الثانية عشرة، الثالثة عشرة، الرابعة عشرة، الخامسة عشرة، السادسة عشرة)، فضلاً عن مصادر ومراجع اخرى مثل مذكرات علي كمال عبد الرحمن وصحف العراقية والكتب العربية والرسائل والاطاريح الجامعية.

مواقف واراء علي كمال من ابرز القضايا العربية:

لم يكن علي كمال في مناقشاته ومداخلاته بعيداً عن القضايا العربية التي شغلت الكثير من ساسة العراق، بل ابدى اهتماماً واضحاً لتلك القضايا، اثبت من خلال مداخلاته ومقترحاته مواقفه الوطنية والقومية تجاه البلدان العربية ومنها:

1- القضية الفلسطينية:

أولى مجلس النواب العراقي اهتماما خاصا بالقضية الفلسطينية،وقد ظهر اهتمامه هذا بمظاهر عديدة اهمها، المناقشات الواسعة من القضية الفلسطينية، وتقديمه المذكرات للسفارة البريطانية في بغداد، والمشاركة في "المؤتمر البرلماني العالمي للبلاد العربية والاسلامية للدفاع عن فلسطين" وغيرها من الاهتمامات الاخرى [1] .

ومن هذا المنطلق، اخذت قضية فلسطين الحيز الاكبر من اهتمامات النائب علي كمال بالقضايا العربية، فقد طالب بدعم القضية الفلسطينية ليس فقط بالكلام وانما عن طريق تثمين مواقف الحكومة العراقية بإصدار قرار بعدم هجرة اليهود المقيمين داخل العراق الى فلسطين واسقاط جنسيتهم ومحاسبتهم عند هروبهم ومشاركتهم في صفوف الكيان الصهيوني، وهذا ما أعلنته الحكومة العراقية في اب 1948 بإعلان قراراً **ما نصه:" يعد خائناً كل يهودي يغادر البلاد الى فلسطين ويلتحق بصفوف العدو "**[2].

اشار علي كمال في الجلسة المنعقدة في 23 تشرين الاول 1948،إلى صفحة مؤلمة من صفحات القضية الفلسطينية، عند مشاركة الجيوش العربية في فلسطين، والاخطاء الجسيمة التي ارتكبتها القيادات العربية في قبول الهدنة، الذي فتح باب الفرصة امام اليهود لاستيراد وشراء الأسلحة الثقيلة من دبابات وطيارات بدون أي صعوبة او معارضة من احد[3].

وفي الجلسة المنعقدة في 29 كانون الثاني 1949، دعا علي كمال عند مناقشة تقرير الميزانية العامة لعام 1948 المالية، إلى التأهب والاستعداد للخطر الصهيوني على الدول العربية والإسلامية، لاسيما بتوجيه اطماعها الى فلسطين الشقيقة وهدفها التوسع والاستيطان وابعاد العرب من أراضيهم وتمزيق البلاد العربية وجعلها ضعيفة[4]، وأكد على ضرورة السعي للتخلص من هذه المؤامرة وتحطيمها وتقديم التضحيات والاستعدادات لمنعهم من انتزاع الحقوق الفلسطينية وإيجاد السبل والتدابير لمنع انتشار المبادئ الهدامة، واقترح في الجلسة نفسها على وزارة الخارجية ان تتخذ القرار الحاسم حول القضية الفلسطينية بدلاً من تأجيل القرارات وانتظار الدول على ما تقرره بخصوص هذا الموضوع[5].

استمرت الحكومة العراقية بالاهتمام بالقضية الفلسطينية، وعلى هذا الاساس،اقترح رئيس الوزراء نوري السعيد في الجلسة المنعقدة في 10 شباط 1949، تأليف لجنة من النواب تضم عدد من السادة ومنهم علي كمال وعبد الله الدملوجي وحسين جميل وغيرهم[6]، مهمتها القيام بالتحري عن كل حدث يظهر حقيقة الامر او يساعد في اظهار الواقع التاريخي للوصول الى النتيجة الصحيحة ولأجل معرفة كيفية القيام بمباحثة الموضوع بصورة إيجابية[7]. في ضوء ذلك، قدمت اللجنة تقريراً تضمن (54) صفحة، فضلاً عن (184) صفحة من الملاحق التي دونت وثائق مهمة عن المداولات المتعلقة بهذه القضية، وصولاً لمشاركة الجيش العراقي واستعدادهم العسكري من بداية الاحتلال الى نهاية الاتفاقيات على الهدنة، فضلاً عن قيام

اللجنة بتوجيه عدة أسئلة لوزارة الدفاع عن كشف التفاصيل للمواقف العسكرية داخل البلد الفلسطيني منذ بداية الحرب حتى نهايتها، لكن التأخير الذي حصل عند استلام الأجابة لغاية 25 تموز 1949 كان بسبب انشغال قادة الجيش العراقي لملازمتهم مع نضال الشعب الفلسطيني حالت دون إتمام انجاز مهام اللجنة في المدة المقررة . وفي 4 أيلول 1949 ،أنجزت اللجنة مهامها وتم رفع التقرير الى مجلس النواب للنظر بالأمر[8]. وكان الهدف الأساسي من تشكيل لجنة برلمانية للنظر في هذا الموضوع يعود الى اسباب عدة منها: اظهار أوجه نشاط العراق في هذا المضمار، وبيان الخدمات التي اسداها العراق في سبيل فلسطين، والاخطاء التي ارتكبت من جراء الدخول في الحرب لإنقاذها[9].

مما سبق يبدو واضحاً، ان علي كمال قد بذل كل ما بوسعه من اجل وضع الحلول الجذرية لقضية فلسطين محاولاً عدم هجرة اليهود الى فلسطين للوقوف بوجهها، لكن محاولاته اخفقت بسبب وجود بعض ضعفاء النفوس الذين ساعدوا على هروب اليهود الى فلسطين للالتحاق بجيش الكيان الصهيوني.

استمر علي كمال بمتابعة القضية الفلسطينية، فقد طالب الحكومة العراقية في الجلسة المنعقدة في 20 شباط 1950، ان تفسح المجال لليهود الذين يرمون السفر الى فلسطين أو يريد البقاء على شرط محافظتهم على الولاء للدولة، لأنه لا فائدة من منعهم بطريقة اجبارية، وفي الوقت نفسه اعطاء الخيار لمن يريد البقاء لمعرفة المخلص من الخائن وبهذه الطريقة تعود الثقة للنفوس أو تقرر الحكومة طرد جميع اليهود، وطلب من الحكومة ان تكون حازمة في هذا الموضوع[10]. كما دعا علي كمال البلدان العربية للتضامن ودعم عرب فلسطين المهجرين من ديارهم بعد ان تعرضوا الى أضرار وخسائر جسيمة داخل ارض فلسطين وحمايتها من الضياع[11].

استمرت ظروف اللاجئين الفلسطينيين بالتدهور واصبح الخوف والذعر يحيط بالكثير من الأهالي في فلسطين، مما أدى هذا الامر الى انشغال العديد من ساسة العراق، ومن ضمنهم علي كمال بهذا الامر المهم، فهي بالنسبة لهم قضية العرب الأولى، لذا استحقت كل الاهتمام، سواء كان هذا الاهتمام معنوياً او مادياً[12]، من هذا المنطلق، وجه علي كمال في الجلسة المنعقدة في الخامس من نيسان 1950 سؤالاً الى رئيس الوزراء حول قبول رعوية الفلسطينيين اللاجئين الذين يمتهنون احدى المهن الحرة لمعالجة نقص الايدي العاملة في البلد بسبب اسقاط الجنسية العراقية ؟ كما استفهم عن ما يحق لوزير الداخلية بأعطاءه الصلاحية الكاملة في منح الرعوية للفلسطينيين لمن يريد التجنس بالجنسية العراقية في حال تأخرت اللائحة في الوصول الى المجلس. رد نائب رئيس الوزراء صالح جبر على سؤال علي كمال قائلاً " **ان الكارثة التي حلت بفلسطين وشردت أهلها كارثة لا يمكن ان تنسى بسهولة وان من الواجب على البلدان العربية ان تساهم في مساعدة هؤلاء البائسين، فاذا أرادوا هؤلاء ان ينضموا الى العراق، فالعراق يرحب بهم ويعتبرهم من أبنائه لا فرق بينهم وبين العراقيين، فلا مانع لدينا من اعطائهم الجنسية العراقية** "[13]. كما أكد بأن اللائحة لن تتأخر في وصولها للمجلس الا عشرة أيام لا أكثر وان الهدف منها هو اسقاط الرسوم المادية عن الفلسطينيين حتى لا يكلفهم عبئاً لا يستطيعون تحمله[14].

يمكن القول ان علي كمال ابدى اهتماماً واضحاً بالقضية الفلسطينية في مناقشات مجلس النواب باعتبارها قضية العرب الاولى لذلك احتلت حيزاً كبيراً في جلساتهم.

2- سورية:

تعرضت البلدان العربية الى أحداث متعددة وازمات شديدة بسبب الهيمنة الاستعمارية من جهة، وفقدان العرب الجزء العربي الأكبر من وطنهم فلسطين من جهة أخرى، مما أدى هذا الامر الى اختلال التوازن بين القوى الحاكمة في سورية. ولكن صمود الشعب السوري واحتفاظه بكيانه واستقلاله مكنه من تجاوز محنته بسلام. من هذا المنطلق، كان للعراق موقف من تلك الازمة، اذ كان اثر تلك الاحداث مؤلم في نفوس أبناء البلاد جميعاً، اذ لم تكن من مصلحة البلاد العربية او أبناء الشعب السوري ان يبقى كيانه واستقلاله مهددين بسبب تلك التمردات او التصرفات القمعية التي تعرض لها شعبه[15].

لم يستطع النائب علي كمال ان يصمد امام الاحداث التي شهدتها البلاد. فقد ثمَّن دور رئيس الوزراء نوري السعيد لقيامه بالخطوة الجريئة مع الدولة الشقيقة منتقداً وصفها بالارتجالية، واوضح جانباً مهماً في ذلك قائلاً: " **ان الخطوة الجريئة التي خطاها فخامة رئيس الوزراء لا تسمى ارتجالاً، وإنما تسمى مثال الزعامة، وان الحكومات العربية لو انجدت فلسطين بالسرعة التي انجد بها رئيس الوزراء سوريا لما رأينا أثراً للصهيونيين**"[16].

بالمقابل، عدَّ نوري السعيد كلام علي كمال وبقية زملائه النواب كلاماً محفزاً لشخصه، واكد في قوله بأنه لا يستطيع ان يقف مكتوف الايدي، ولو ان أي دولة عربية شقيقة أخرى اذ استنجدت بالحكومة العراقية لعزمنا بتنفيذ طلبها، كما فعلنا مع حكومة سورية وشعبها، حتى اذا طلبوا اكثر فنحن على اتم الاستعداد للمساعدة وبكل قوة[17].

وعلى اثر تأميم قناة السويس، وما اعقبتها من ازمة ادت الى العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، توترت الحالة في البلاد العربية، وقامت مظاهرات صاخبة في العديد من الدول العربية، تنديداً بالسياسة الاستعمارية، وكرد فعل للتظاهرات الجماهيرية، نسف السوريون انابيب النفط العراقي في بلادهم الى ميناء بانياس، لألحاق الضرر بالكيان بالمعتدين، وقام الأردنيون بالأجراء نفسه في اراضيهم، مما نجم عنه انقطاع النفط العراقي عن المصانع الأوروبية. وعلى اثر ذلك، تأثرت مصالح العراق الاقتصادية في الصميم، لذلك ندَّد علي كمال بسورية في الجلسة المنعقدة في 7 كانون الثاني 1956، واثار موضوع النفط العراقي عبر سورية، كاشفاً بالأرقام حجم الاضرار التي تكبدها العراق من جراء ايقاف تصدير النفط الى حيفا، مبيِّناً أنَّ العراق تعرض الى خسارة (8) ملايين طن من النفط، وكان العراق يستوفي عن كل طن (6) شلنات ذهباً ما يعادل (900) فلس، فتكون خسارة العراق عن انقطاع النفط الى نهاية عام 1950 هي (18.900) مليون دينار اي معناه انهيار الاقتصاد العراقي[18]. فضلاً عن ذلك، عبر علي كمال عن دعم العراق للقضايا العربية على مدى الأعوام عند قطع خطوط النفط عن الكيان الصهيوني. لكن في الوقت نفسه، طالب الحكومات العربية او الحكومات الموردة للنفط ان تتحمل المسؤولية الكاملة وتقسم الخسارات الناتجة باعتبار كل الدول شركاء في السراء والضراء على حد سواء وهذا ما هو متفق عليه في اجتماع الجامعة العربية[19].

ومن الجدير بالإشارة، ان مصافي النفط في حيفا لم تتوقف عن العمل في الكيان الصهيوني طوال تلك المدة، فكلما كان الاخير بحاجة الى الوقود الخام تزودها المملكة العربية السعودية او الخليج العربي او غيرها من البلدان، وهذا ما ظهر واضحاً بان الكيان الصهيوني لا يبلغ خسارته وفوائده ثلث ما يخسره العراق سنوياً[20].

بدأ التفكير جدياً لتحسين شبكة انابيب النفط وتوسيعها، لاسيما بعد تفجير انابيب النفط في منطقة الشرق الأوسط وبسبب ارباك المصانع الاوربية بقطع النفط العراقي، اذ اجتمع ثمان ممثلين عن شركات بترولية كبرى في لندن، وتم دراسة الموضوع في منتصف اذار عام 1957، وكان الاقتراح ينص على انشاء خط انابيب يربط بين حقول النفط العراقي والبحر الأبيض المتوسط عن طريق تركيا، وكان الهدف من تحقيق هذا المشروع وتنفيذه هو الابتعاد وتجنب مصر وسوريا، ولكن الاخيرة اعترضت الامر ووجهت أصابع الاتهام الى الاستعمار لمؤامرته من اجل حرمان العرب من حقوقهم التي لا يمكن التصرف بها[21].

وبسبب المواقف السورية الاخيرة، دعا علي كمال الحكومة العراقية بتحويل انابيب النفط الى المناطق الجنوبية حتى لا تكون انابيب النفط تحت رحمة الاخرين من جهة، ولا تقطع متى ما شاءوا من جهة اخرى[22] .

من جانب آخر، استمر علي كمال يتابع القضايا التي تخص السياسة الخارجية للعراق تجاه البلدان العربية، وحرصه الشديد على التمسك بقيام الوحدة والتي تعد رد فعل عربي على السياسة الامريكية التي لا تكتفي بالتخطيط والتلاعب للهيمنة على البلدان العربية وانما هدفها سلب حقوق الشعوب العربية، كما أوضح ان المصالح الامريكية ستتضرر في انسحاب العرب من تعاونهم مع الولايات المتحدة الامريكية، وعلى اثر الجلسة المنعقدة في 5 شباط 1958، وثق علي كمال كلامه قائلاً " **ان العراق بحكم موقعه الجغرافي هو الذي كان يجب ان تنظم اليه سوريا ولكن اذكر ان نفعت الذكرى**

فخامة رئيس الوزراء (عبد الوهاب مرجان) بالحديث الطويل الذي دار بيني وبين فخامته من جهة وفخامة عدنان مندريس[23] **(رئيس وزراء تركيا) من جهة أخرى يوم كنا في انقرة قبل سنتين مع الوفد البرلماني العراقي، لعله يذكر بدوره مندريس بمسؤولية الامريكان وحماقاتهم التي تتوالى الى يومنا هذا والتي ربما أدت الى ضياع هذه المنطقة كلياً من مصافاة الغرب ان لم يرجعوا عن غيهم** "[24].

3- الخليج العربي:

سعت المملكة العربية السعودية بكل جهودها وامكانياتها المادية والمعنوية والدبلوماسية للوقوف مع مصر من اجل عدم التوقيع على حلف بغداد في محاولة منها لقطع العلاقات عن البلاد العربية الأخرى ولا سيما الاردن وسورية. وعلى الرغم من ذلك، استمر نوري السعيد بموالاته للغرب مقرراً التوقيع على الحلف، أدى هذا الموقف الى اتحاد دول المملكة العربية السعودية ومصر وسورية تحت اسم "**الحلف الثلاثي**" معادياً لحلف بغداد الذي يمثله العراق[25].

ثمة حقيقة تاريخية، أراد علي كمال ان يوضحها امام مجلس النواب العراقي في الجلسة المنعقدة في 7 كانون الثاني 1956، أنَّ في عهد الملك عبد العزيز بن سعود[26] حرص طوال مدة حكمه على توطيد وتعزيز العلاقات بين المملكة العربية السعودية وشقيقاتها من الدول العربية، وكان يساير مصالحه السياسية داخليا وخارجياً ليتمكن من تحقيق مصالحه العائلية ويدير اموره بتواضع وبساطه وتسامح، ولم نرى منه أي عداء للدول العربية عموماً ولا للعراق خصوصاً، ولكن بعد وفاته بدأت سلسلة من بوادر النزاع والطمع والجشع وشراء الضمائر الميتة للحلول من قطع العلاقات وعدم توحيد العراق مع الدول الشقيقة الأخرى[27].

تساءل علي كمال امام مجلس النواب قائلاً " **سادتي نأتي الان الى بيت القصيد، ما هو الغرض من الدعاية السعودية في محاربة العراق؟ وبذل المبالغ الطائلة هنا وهناك للوقوف في وجه اتحاد الدول العربية؟ لا شك ان ذلك هو سبب خوفه على ملكه في الحجاز** "[28].

اتبعت سياسة الدول الغربية أساليب الاضطهاد والتلاعب على الدول العربية، وهذا ما أكده علي كمال من حقائق ملموسة بأن الشعوب العربية بدأت بالتطور في كافة المجالات، وان بريطانيا تقوم باستغلال ثروات الخليج العربي بالرغم من ان الحكومة العراقية تسعى لعقد الاتفاق مع الحكومة السعودية لأنها جزءاً من الامة العربية ولمصلحة ومنفعة الطرفين يجب تحقيق تلك الوحدة[29].

في ضوء ذلك، عارض علي كمال سياسة الحكومة العراقية بالتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، مع العلم بأن الأخيرة تناصر سياسة بريطانيا واستغلالها لمناطق الخليج العربي والوقوف جنباً الى جنب مع العدوان الفرنسي ضد بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس ، مراكش)، ومن هذا المنطلق تساءل علي كمال قائلاً " **اما ان نركض وراء أمريكا وهي نفسها تأبى الدخول في ميثاق بغداد، أو تحاول حفظ مصالح بريطانيا في الخليج العربي بدون منافع متبادلة فيكون ضرباً من الخطأ** "[30].

اما ما يخص الكويت، اعرب نوري السعيد خلال اجتماع حلف بغداد في انقرة في كانون الثاني 1958، ان اتحاد العراق مع الأردن ولبنان والكويت هو مكمل للاتحاد المصري السوري، وفي خطاب للنائب علي كمال في 5 شباط 1958، ناشد رئيس الحكومة بأن يستغل الفرصة في الاتحاد مع البلدان الشقيقة وهم جزء جغرافي لا يتجزأ من العراق، واكد ان بريطانيا تتحمل المسؤولية الكاملة بفشل تحسين العلاقات والاتفاقيات بين العراق والكويت، مبيناً ان الاتفاق بين مصر وسوريا واتحادهما سيسبب خطورة على نفط العراق، وبأساليب المراوغة والتلاعب من قبل البريطانيين معتقدين أن العراق لم يدرك ما يرنو اليه الغرب وان الكويت لا تتوافق مع مصالح العراق ولا تستفاد من مد انابيب النفط الى الكويت الا عن طريق انشاء مرفأ ام قصر وصرف مبالغ تقدر بحوالي 20 مليون دينار للقيام بهذا المشروع وخسارة البلد [31].

4- مصر:

حاول علي كمال التصدي للمواقف التي واجهها العراق عندما تعرض البلد لحملات إعلامية عام 1955، والمطالبة بأبعاد العراق عن جامعة الدول العربية لمحاولة انضمامه الى الاحلاف العسكرية الغربية[32]، ففي الجلسة المنعقدة في 6 شباط 1955، ناقش مجلس النواب العراقي هذا الموضوع وحاولت الحكومة العراقية ان تطمئن الرأي العام العراقي، فضلاً عن بيان وجهة نظرها بشأن تأزم العلاقات العراقية مع مصر من جهة، بالمقابل لم يقتنع علي كمال تبرير الحكومة العراقية، وانتقد السياسة المصرية المنددة بالعراق قائلاً ما نصه: "**اننا نستغرب عندما نسمع افواه أطفال السياسة مثل هذه التهجمات وهذه التجاوزات التي لا يستفيد منها الا الخصوم ولا تؤدي الا الى تفريق الكلمة اكثر من توحيدها**"[33].

اثار علي كمال استغرابه لسياسة مصر تجاه العراق، بانها في الوقت الذي تريد التشاور والتقارب من جهة، تدين العراق عن طريق الاعتداء اللفظي والشتائم في اذاعتهم الرسمية من جهة اخرى، ولم نرى رداً على دوافعهم ضد العراق او سبباً يبرر تنديدهم لسياسة العراق. متسائلاً هل يريدون فرض ارادتهم على بقية الدول العربية؟ او لعدم كشف الستار عن فشلهم داخل بلادهم وإخفاقهم للأعمال التي قاموا بها، وانتقد صحيفة الاهرام بسياستها التهجمية ضد العراق وتأييدها لهؤلاء المتهجمين "**الزعاطيط**" طمعاً بالمال[34].

اشادً علي كمال في الجلسة المنعقدة في 7 كانون الثاني 1956، بالميثاق وأشار تحقيق آمرين من خلال، الأول رفع من هيبة العراق الدولية، والثاني التخلص من اتفاقية ثنائية ذات علاقات غير متكافئة. ومن هذا المنطلق ، رجا علي كمال ان يحقق هذا الميثاق بعض الأهداف التي تخدم العراق خارجياً وداخلياً عن طريق تسليح الجيش العراق تسليحاً كاملاً وقوياً للمحافظة على الحدود الخارجية للعراق، والتصدي لأي محاولة يقوم بها أي متمرد يحاول الدخول الى البلاد. فضلاً عن من وجهة نظره ان هذا الميثاق عمل على توطيد العلاقات بين الدول الإسلامية والعربية[35].

على الرغم من تحقيق توقيع هذا الميثاق ومعارضة عدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر، الا ان النائب علي كمال تساءل عن سبب اعتراض مصر لميثاق بغداد، مع العلم بأنها وقعت على اتفاقية مع بريطانيا ومدتها خمس سنوات. ولكن ما السر في ان ترى مصر نفسها حرة من دون ان ترتبط بقيود الغرب؟ وما هو سبب معارضتها من اتفاق العراق مع سوريا والأردن، علماً بانه في حال الاتفاق ستعد دولة موحدة وقوية تواجه مخاطر الكيان الصهيوني[36].

5- المغرب العربي:

امتدت جذور المطامع الفرنسية الى بلدان المغرب العربي، وكان لفرنسا عوامل كثيرة تبيَّن أطماعها وتغلغلها في مراكش (المغرب)، لكن روح المقاومة العربية وزيادة الوعي الفكري والقومي العربي أخفق السياسة الاستعمارية الفرنسية. وينبغي ان نشير هنا الى، ان مجلس النواب العراقي ناقش في الجلسة المنعقدة في الاول من أذار 1951، قضية الاحتلال الفرنسي للمغرب وتم تقديم المقترحات للوقوف مع الشعب المغربي، وبناءً على ذلك، اقترح النواب ارسال برقية الى رئاسة مجلس النواب، وقعَّ عليها اكثر من (61) نائباً كان من بينهم ممثلان عن لواء السليمانية: علي كمال، وبهاء الدين نوري، ودونوا فيها استنكارهم على هيمنة واستغلال فرنسا واستخدامها سياسة عدوانية ضد الشعب المراكشي (المغرب)، وتمت موافقة الأعضاء على المقترح بالأجماع حتى وصل الى (79) صوتاً[37].

اما فيما يخص الجزائر، اولى النواب اهتماماً ملحوظاً لحركات التحرر الوطني الجزائرية اثناء مناقشات المجلس للقضايا العربية، التي برزت في عقد الخمسينات من القرن العشرين، فقد كان له الأهمية البارزة في مناقشات مجلس النواب العراقي، مما دفع النواب من خلال حماس الشعب العراقي بالمساهمة والتضامن مع حركة التحرر الوطني الجزائري ومناصرة شعبه ومدهم بالأسلحة والفدائيين ليتمكن قادة النضال الوطني من مواصلة النضال ضد الاستعمار الفرنسي، ولم يكتفوا بذلك بل طالبوا الحكومة باتخاذ موقف فعال وحازم لدفع فرنسا الى تغيير سياستيها في المغرب العربي[38]. من هذا المنطلق، استنكر علي كمال في الجلسة المنعقدة في 20 اذار 1956، قائلاً: "**ان المجزرة الهائلة التي تجري في الجزائر على مسمع ومرأى**

من العالم الذي يدعي التمدن، إذ كانت تمر عليه مر الكرام أفليس من واجب العراق ان تعلن سخطها لهذا الحادث الفظيع "[39]، ودعا في الوقت نفسه، إلى اتخاذ خطوة جريئة على قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الحكومة الفرنسية وقطع حصتها من شركة النفط لأنه يعد شريان الحياة لفرنسا[40].

ندد علي كمال في الجلسة المنعقدة في 26 نيسان 1956، سياسة فرنسا في الجزائر، ومساندة الولايات المتحدة الامريكية لفرنسا والكيان الصهيوني، وصرفها الكثير من الأموال والأسلحة وتقديمها للحكومة الفرنسية، قائلاً بهذا الصدد: " **تنعت أمريكا البلاد الشيوعية بالحكومات الدكتاتورية والأمريكان يسمون غير تلك الدول ببلاد العالم الحر لأن اول ثورة لنيل الحرية حدثت في التاريخ قامت بها الامة الفرنسية ويسمون فرنسا بلاد النور والحرية**"[41]. وانتقد تصريحات رئيس وزراء فرنسا بالقيام بإصلاحات في الجزائر بشرط تسليم الثوار اسلحتهم، ومن تلك الاصلاحات حق امتلاك الجزائريين لقسم من اراضيهم، وهذا ما يبين لنا حقيقة الامر، بان فرنسا دخلت مستغلة حقوق الجزائريين لا مناصرة لهم[42].

وفي الجلسة نفسها، اثنى علي كمال على الحكومة العراقية بشأن التصريح الذي ادلى به وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش اعيان[43]، بأن العراق مستعد لمقاطعة فرنسا اقتصادياً وسياسياً، وستكون ثاني دولة تقوم بهذه المقاطعة مع الدول العربية الأخرى، وفي الوقت نفسه، ايد النائب علي كمال زميله نائب بغداد عبد الكريم كنه[44] على مساعدة الاشقاء الجزائريين بكل السبل الممكنة بأرسال الاسلحة والمال حتى اذا اضطر الامر الى ارسال فدائيين متطوعين لنصرة وتحقيق اهداف هذا الشعب واعطاءه حقه من الحرية والاستقلال[45].

في اطار دعم علي كمال للشعب الجزائري من المعاناة التي حلت عليهم وصيانة حقوقهم داخل بلدهم، ارسل علي كمال رسالة موجهة الى رئيس الولايات المتحدة الامريكية ايزنهاور[46] يحذره فيها بأنهاء فكرة أجلاء وتشريد (300) الف جزائري وابعادهم عن موطنهم، وناشد ايضاً هيئة الأمم المتحدة بأعاده النظر في هذا الامر، وعدم التقصير بحقوق الشعب الجزائري تضامناً مع مفهوم العدالة والحرية، ومعرباً عن أمله في الغاء هذه الفكرة وذلك لأنهاء المأساة والجرائم المرتكبة من قبل الفرنسين ضد الشعب الجزائري من اجل عدم ازدياد الشعور بخيبة الامل[47].

6- الاتحاد الهاشمي:

فشل نوري السعيد بعد عقد ميثاق بغداد أن يضم البلدان العربية اليه، بسبب تكوين جبهة عربية مناهضة للميثاق من المملكة العربية السعودية ومصر وسورية في شباط 1958، لذلك، دفعت بريطانيا بوساطة وزير خارجيتها الى طرح فكرة اتحاد عربي مضاد من العراق والأردن لتعزيز ميثاق بغداد، والحيلولة دون عزل العراق عربياً[48]، وفعلا تم انشاء الاتحاد العربي الهاشمي في مطلع شباط 1958، كرد، فعل على قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وكخطوة لضم دول عربية اخرى منها السعودية والكويت، كما ورد في المادة الاولى من دستور الاتحاد[49].

عبر علي كمال في الجلسة المنعقدة في 26 اذار 1958 من جلسات المجلس النيابي، عن مخاوف الكرد من الاتحاد الهاشمي واغفال ذكرهم في هذا المجال، وانهم يخشون ان ينتهي بهم الامر الى أقلية عنصرية بعدما كانوا شركاء اصليين في البلد[50]، قائلاً بهذا الصدد:" **ان العراق عبارة عن وحدة جغرافية واقتصادية وعلاقته وثيقة اكثر مع الاكراد اذا ما قورنت بعلاقة العراق مع البلدان العربية**"، وبناءً على ذلك، اقترح بأن يكون هناك كيان ذاتي ونظام ملكي للأكراد ويكونوا تحت نطاق الاتحاد الهاشمي لتنفيذ وتحقيق المساعي التي يحتاجها الشعب الكردي، مؤكداً ان هذا الاتحاد سيوصلنا الى جهات مهمة لكلا الطرفين، فمن جهة سياسية تعد كردستان جغرافياً عبارة عن سلاسل جبلية تبدأ من الشمال الى الجنوب، وهي باعتبارها حدود شرقية محصنة لدول العرب، اما من جهة اقتصادية فأن أراضي كردستان غنية بالمعادن الثمينة وتربتها ملائمة لزراعة الكثير من المحاصيل الشتوية والصيفية، واذا لم يستطع أهلها استثمارها فيمكن بمساعدة الدول العربية سنصل الى حل يخدم مصلحة الشعب العربي عامة، ولاسيما مصلحة الشعب العراقي خاصة، اما اذا جاء الرفض بهذا الاقتراح سيكون للشعب الكردي اتجاه اخر ونضال شعبي لتحقيق مطالبه والحفاظ على حقوقه[51] .

وعند عرض مناقشة لائحة قانون دستور الاتحاد العربي على مجلس النواب في الجلسة الثانية المنعقدة في 12 أيار 1958، أيد علي كمال ضم الكويت للاتحاد، كون الاخير يمثل رغبات الشعوب العربية للوحدة وتعزيز العلاقات بين العراق والكويت[52]. وفي ضوء ذلك انتهز علي كمال فرصة زيارة الشيخ عبد الله السالم الصباح[53] امير الكويت للعراق، لتطوير العلاقة نحو الأفضل ولتأمين تحقيق مطاليب الشعب العراقي باتحاد البلدين الشقيقين[54] .

بالمقابل، طالب علي كمال من الحكومة العراقية عند مناقشة ضم الكويت بالاتحاد الهاشمي على اعتبار كردستان اقليماً موحداً شأنه في ذلك شأن الكويت، وقدم عريضة بخصوص هذا الامر، وحصلت مناقشات للحصول على تواقيع من اشخاص ذات نفوذ لتحقيق مطاليب الشعب الكردي، مما اضطر إلى السفر للسليمانية لتحقيق ما يسعى اليه، لكن مساعي علي كمال أخفقت ولم ينل ما كان يهدف اليه وعاد الى بغداد واسترجع معه عريضته وهكذا مات المولود قبل ان يولد[55] .

الخاتمة:

دللت المعلومات الواردة في البحث، الى عدة استنتاجات منها:

1. كان موقف علي كمال ايجابياً من القضايا العربية، ولاسيما القضية الفلسطينية، اذ ابدى اهتماماً واضحاً في مناقشات مجلس النواب باعتبارها قضية العرب الاولى، فكانت له مشاركات واضحة ومواقف عدة تجاه هذه القضية، عند توجيه الأسئلة والاستفسارات للوزراء، فضلاً عن تقديم المقترحات، الهدف منها في ايجاد الحلول لمعالجة القضية الفلسطينية.
2. اهتم النائب علي كمال بسياسة العراق الخارجية، ومطالبة بتوسيع العلاقات الخارجية بما يخدم مصالح البلد، واظهر اندفاعاً لمناصرة القضايا العربية والتقارب الوحدوي.
2. اظهر علي كمال موقف وعي قومي واضح، وحرص على الوحدة الوطنية للبلاد، عندما طالب ادراج الكرد في دستور الاتحاد الهاشمي عام 1958.

هوامش البحث ومصادره:

([1])عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية 1932–1941، دار الجندي للنشر والتوزيع، د.م ، 2017، ص263.

([2])عبد المجيد كامل التكريتي، مجلس الامة العراقي البرلمان والاعيان والنواب 1945–1953 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2002 ، ص147–148.

([3])محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة التاسعة عشر، 23 تشرين الأول 1948، ص258 .

([4]) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لعام 1948، تقرير لجنة الشؤون المالية عن لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1948 المالية، 29 كانون الثاني 1949، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949، ص1–2.

([5]) المصدر نفسه.

([6]) المصدر نفسه، الجلسة الحادية عشرة، 10 شباط 1949، ص154.

([7]) محاضر مجلس النواب العراقي، تقرير لجنة التحقيق النيابية في قضية فلسطين، بغداد،1949؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، منشورات اليقظة العربية، بيروت،1982،ص126.

([8]) المصدر نفسه.

([9])المصدر نفسه.

([10]) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة السادسة، 20 شباط 1950، مطبعة الحكومة، بغداد، 1950، ص91.

([11])"الاتحاد الدستوري"(جريدة)، بغداد، العدد2، 6 نيسان 1950.

([12])المصدر نفسه.

([13]) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة السابعة عشرة، 5 نيسان 1950، ص238؛ "الاتحاد الدستوري"(جريدة)، بغداد، العدد2، 6 نيسان 1950.

([14]) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة السابعة عشرة، 5 نيسان 1950، ص238.

([15])عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج8 ، ص254-255.

([16])محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1950، الجلسة الخمسين، 16 أيار 1951، ص895.

([17])المصدر نفسه.

([18])المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955- 1956، الجلسة الثامنة، 7 كانون الثاني 1956، ص91؛ سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي 1945-1958، دهوك، 2008، ص232-233.

([19])محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955- 1956، الجلسة الثامنة، 7 كانون الثاني 1956، ص91.

([20])المصدر نفسه.

([21])سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق ، ص234.

([22])محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1957-1958، الجلسة الحادية عشر، 23 كانون الثاني 1958، ص173.

([23])عدنان مندريس: ولد في مدينة ايدن الواقعة غرب تركيا عام 1899، يعد احد كبار ملاكي الأراضي، درس بكلية الحقوق في ازمير وتخرج منها، انتمى الى الحزب الجمهوري الحر عام 1930، انتخب نائب عن مدينة ايدن، انضم الى حزب الشعب الجمهوري، أسس الحزب الديمقراطي مع زملائه ومنهم جلال بايار، عين رئيساً للوزراء، حكم عليه بالإعدام على اثر الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومته عام 1960، ونفذ حكم الإعدام به عام 1961. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي عبد الواحد حسون، حكومة الحزب الديمقراطي في تركيا والتداعيات للاتصال من الانقلاب العسكري في عام 1960، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، مج9، العدد2، جامعة القادسية، 2010.

([24]) صبري فالح الحمدي، أمريكا والعراق في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945- 1958، ط1، دار الافاق العربية، القاهرة، ص200-201.

([25]) سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، المصدر السابق، ص234-235.

([26]) عبد العزيز بن سعود: ولد في الرياض عام 1886، درس أصول الفقه والتوحيد والمعارف الثقافية، استقر مع ابيه في الكويت عام 1891 بعد الجلاء من الرياض بسبب التمردات التي حدثت، استرد الرياض عام 1902، وقف مع البريطانيين في الحرب العالمية الأولى، عام 1924 انقض على الحجاز وانتزع مكة، نودي به ملكاً على الحجاز ونجد عام 1926، اعلن توحيد البلدان الخاضعة له عام 1932 وتسميتها المملكة العربية السعودية، سعى الى ادخال بعض الإصلاحات، توفى في الطائف عام 1953 ودفن في الرياض. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد حطيط، الملك عبد العزيز بن سعود، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991.

([27]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1955-1956، الجلسة الثامنة، 7 كانون الثاني 1956، ص90.

([28]) المصدر نفسه، ص90-91.

([29])المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957–1958، الجلسة الحادية عشرة، 23 كانون الثاني 1958، ص172–173؛ صبري فالح الحمدي ، قضايا الخليج العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي 1950–1958 دراسة وثائقية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، مج 7 ، العدد 43 ، 2005 ، ص 340.

([30]) المصدر نفسه، أمريكا والعراق ...، ص200.

([31]) محسن محمد المتولي العربي ، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 2005 ، ص421 ،428–429.

([32])سالار عبد الكريم فندي الدوسكي ، المصدر السابق ، ص244.

([33])محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955، الجلسة الحادية والعشرون، 6 شباط 1955، ص461.

([34])المصدر نفسه.

([35])المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة الثامنة، 7 كانون الثاني 1956، ص88–89.

([36])المصدر نفسه، ص89–90.

([37])المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة الثامنة عشرة، 1 اذار 1951، ص264–265، 272؛ سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، المصدر السابق، ص240–242.

([38])صبري فالح الحمدي، حركة التحرير الجزائرية في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950–1958)، مجلة كلية التربية، العدد 2، الجامعة المستنصرية، 2006، ص458–459، 496–497.

([39]) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة السابعة والعشرين، 20 اذار 1956، ص480.

([40])المصدر نفسه، ص483.

([41])المصدر نفسه، الجلسة الرابعة والثلاثين، 26 نيسان 1956، ص550.

([42])المصدر نفسه، ص550.

([43]) برهان الدين باش اعيان: ولد في البصرة عام 1915، درس الابتدائية والثانوية فيها، اكمل دراسته في الجامعة الامريكية في بيروت، التحق الى كلية الحقوق وتخرج منها عام 1937، شغل العديد من المناصب الدبلوماسية، انتخب نائباً لأكثر من مرة عن البصرة، اصبح من ممثلي العراق في المؤتمر البرلماني الدولي في روما عام 1954، عين وزيراً اكثر من مرة للخارجية وللأنباء والتوجيه ووزيرا بلا وزارة ، اعتقل في ثورة 14 تموز 1958، وتم الافراج عنه في 14 تموز 1961، توفى في 14 تشرين الأول 1975 في الرياض. للمزيد من التفاصيل ينظر: احمد باش اعيان ، برهان الدين باش اعيان حياته وعصره ، ط1، دار الساقي، بيروت، 2012.

([44]) عبد الكريم كنة: ولد في بغداد عام 1920، درس في كلية الحقوق، انتخب نائباً عن بغداد في حزيران 1948 وكانون الثاني 1953 وحزيران 1954 وأيلول 1954 ونيسان 1958 الى ثورة 14 تموز 1958، اعتقل بعد ثورة تموز 1958 ومن بعدها تم الافراج عنه، توفى عام 1983 في بغداد. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ط1، دار الحكمة، لندن، 2004، ص 156.

([45]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة الرابعة والثلاثين، 26 نيسان 1956، ص550.

([46])ايزنهاور: ولد في ولاية تكساس عام 1890، درس في الكلية العسكرية في ويست بوينت عام 1911 وتخرج منها برتبة ملازم، التحق بمدرسة القيادة والاركان العامة للجيش الأمريكي عام 1925 وتخرج منها عام 1926، شغل العديد من المناصب الحكومية، دخل في معترك السياسة الداخلية والخارجية للبلد، انتخب رئيساً للولايات المتحدة وكان الرئيس الرابع والثلاثون (1952– 1961)، اشتهر بعقيدته ومبدئه الذي اعلنه في 5 كانون الثاني 1957 وهو مبدأ ايزنهاور وكان الهدف منه ملء الفراغ في الشرق الأوسط من جهة، والوقوف بوجه نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية من جهة أخرى، وفي عام 1961 ترك الحكم وانصراف للكتابة العسكرية، توفى عام 1969. للمزيد من التفاصيل ينظر: بسام العسلي،

مشاهير قادة الحرب العالمية الثانية: ايزنهاور، ط1، دار النفائس، بيروت، 1989؛ نجلاء عدنان حسين، داويت ايزنهاور ودوره في السياسة الامريكية حتى عام 1961، مجلة كلية التربية الأساسية، مج27 ، العدد110، ج2، 2021.

([47])"البلاد"(جريدة)، بغداد ، العدد 5000 ، 4 تموز 1957.

([48])سالار عبد الكريم فندي الدوسكي، المصدر السابق،ص248-249.

([49])المصدر نفسه.

([50]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957— 1958، الجلسة السادسة والعشرين، 26 اذار 1958، ص427.

([51]) نقلاً عن: "مذكرات علي كمال عبد الرحمن 1900-1998"، ص190-191 .

([52])محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958، الجلسة الثانية، 12 ايار 1958، ص12؛ صبري فالح الحمدي، قضايا الخليج العربي ....، ص343.

([53]) عبد الله السالم الصباح: ولد في الكويت عام 1885، عين رئيساً للمجلس التشريعي عام 1913، تولى الامارة عام 1950، قام بالعديد من الإصلاحات ومنها القيام بتعديلات في اتفاقية النفط واعلن استقلال الكويت في 19 حزيران 1961، عمل على تأسيس اول برلمان في تاريخ الكويت عام 1963، توفى في تشرين الثاني 1965. للمزيد من التفاصيل ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج2، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان ،2003، ص809-810؛ خير الدين الزركلي، الاعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج4، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، 2002، ص88.

([54]) محاضر مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958، الجلسة الثانية، 12 ايار 1958، ص 12؛ صبري فالح الحمدي، قضايا الخليج العربي ....، ص343.

([55]) "مذكرات علي كمال عبد الرحمن 1900-1998"، ص 111-112.